حوليات الجامعة التونسية - عدد 2004/48 ص ص 83-104

دراسة تحليلية لكتاب من الكلمة إلى الجملة : بحث في منهج النحاة (*)

بقلم : **توفيق قريرة**
كلية الآداب - منوبة

لما كان التراث إنتاجا فكريا يحمل بمختلف تشكّلاته بصمات الفكر الذي أنتجه، فإنه لا يمكن لأيّ دارس يريد أن يتعامل معه فهما وشرحا وتأويلا أن يسير في شعابه بيسر دون دراية بالأسس النظرية التي يقوم عليها ذلك الانتاج ولا تبصّر بمقومات العقل النظري الذي سيّره في مختلف مراحل إنشائه. ولا يمكن لأيّ بحث يتقصّد معرفة التراث أن يكون ذا غوص إن هو بقي على تخومه تلهيه العيّنات الظاهرة والجزئيات الطافية على سطحه وتصدّه عن إدراك نظامه الخفيّ الذي يشدّه.

فالأمر، من هذه الناحية ليس مرتبطا بالتراث ذاته بل بكيفية قراءته، فبما أنّ التراث يبدو في أغلب الأحيان كالمتستّر الممتنع عن أن

(*) تأليف عبد القادر المهيري. نشر : مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس 1998.

يبوح بكل حقائقه وبما أنه نظام ذو أبعاد متعدّدة لا يمكن أن تحيط بها عين واحدة من مرصد واحد فإنه لا بدّ من أن تتعدد زوايا النظر فتتعددّ القراءات.

فلربّما كانت القراءة ذات البعد الواحد ممّا يجمّد التراث ويسارع إليه بالوهن فنعتقد بأنّ العيب في التراث والحق أن فى قراءته العيب.

وفيما يتعلق بالتراث النحوي العربي فإننا لا نعدم فى عصرنا ضربا من القراءات الجادّة تجوّد إليه النظر من زاوية قلّما ارتادتها عين كاشفة بصيرة كتلك التي يشغلها البحث عن طريق تفكير. النحاة بمعنى رصد منطلقاتهم المنهجية ومعرفة فرضياتهم ومبادئهم وانعكاسات ذلك على نتائجهم. وهذا لعمري بحث من الدرجة الثانية لأنه ينطلق من مجرّد أول هو آراء النحاة ونظرياتهم في اللغة إلى ما هو أكثر تجريدا وأعمق غورا لإدراك آليّات التفكير النحوي ومناهجه. إنها كيفية من كيفيات التعامل مع التراث لعلنا لا نغالي إن قلنا إنها من أصعبها لأنها تجعل الشاهد والمفكّر فيه مطيّة إلى غائب هو المفكّر به، وتجعل الغائب المستحضر بالقوة دليلا على الشاهد الحاضر بالفعل. إنه سَفَرٌ جيئة وذهابا بين قطبين مترابطين الخط الرابط بينهما دقيق لا تراه العين المجرّدة وإنما يراه الفكر المجرّد.

فى هذا النسق من البحث انخرط كتاب عبد االقادر المهيري الذي حمل في عنوانه هذا الهاجس الفكري العميق فأسماه «**من الكلمة إلى الجملة، بحث في منهج النحاة**».

لئن كانت الكلمة والجملة طنبي الكتاب اللذين تتلاحم بهما مفاصله وتتّصل، فإن تمشي البحث حتّم على المؤلف أن يجعل البابين الأساسيّين متّصلين ببابين فرعيين يمكن أن يربط بينهما الهاجس الاصطلاحي. أولهما سبق مبحث الكلمة وخصص لتناول جملة من المفاهيم الاصطلاحية العامّة والممهّدة خاصّة لدراسة الكلمة وثانيهما لحق باب الجملة وخصص لدراسة قضية اصطلاحية وبهذا يكون الكتاب في أربعة أبواب وتمهيد وخاتمة.

في المقدّمة (ص ص 11 - 13) رسم المؤلف هدفه من البحث فرآه في «محاولة استخراج عناصر تصور عام عند النحاة لما نسميه نظام اللغة العربية من التراث النحوي ومساهمة في بلورة الفكر النحوي بإبراز منطلقاته ومبادئه وفرضيّاته وما كان لها من نتائج في طريقة وصف اللغة العربية وتقعيدها» (ص 12).

وفي الباب الذي اعتبرناه تمهيدا (ص ص 14 - 36) تناول المهيري في فصله الأول (ص ص 14 - 23) ثلاثة مفاهيم مفاتيح لا يمكن لمبحث كهذا أن يتجاهلها وهي النحو والتصريف والاشتقاق. فجمع لهذا الثالوث المتصوري أهم التعريفات جمعا يلمس منه بحث عن منحى تطوّري يرصد تدرج المفاهيم نحو الدقة والشمول، كما نلمس فيه بحثا عن تعالق بين المصطلحات الثلاثة يجعل دراسة الكلمة تختلف اعتباريا بملاحظتها - وهي تنتقل بين التراكيب في مجار معلومة أو تتوالد عبر الصيغ أو تتولّد من أصل ولا تختلف إجرائيا بحكم أن ملاحظة ذلك التنقل وهذا التوالد إنما تفضي إلى ضبط جملة من الأقيسة أي إلى تنظيم تجريدي استنباطي أساسه استقرائي يحاول أن يحيط بكل المعطيات لايجاد كليات لها فإن تعذّر كانت السبل واسعة أمام الاستعمال أو السّماع . وبهذا الاعتبار المنهجي عدّ التصريف أدقّ قياسا من الاشتقاق وكان من ثمّة أكثر خضوعا للعقل النظري المجرد وكان الاشتقاق أكثر خضوعا للواقع الإنجازي.

وبهذا يمكن أن تفضي الدراسة النظامية التقابلية للمفاهيم الثلاثة إلى ضربين من العلاقات : علاقة تقابلية بين النحو والصرف تجعل من كليهما علما ذا جهاز نظري خاص وقواعد ومبادئ مختلفة. وعلاقة اطّراد لا انعكاس فيها بين الاشتقاق والتضريف بحكم أن كلّ اشتقاق تصريف وليس كلّ تصريف اشتقاقا كما يقول النحاة.

وبعد أن استقامت الحدود واتضحت العلاقات بين مصطلحات التّاج الثلاثة اتجه الاهتمام في فصل تمهيدي ثان إلى ضبط «مفاهيم الوحدات ومصطلحاتها» (ص ص 24 - 28) وهي مفاهيم الوحدات اللغوية

الأساسية التي ينبغي لدارس اللغة أن يوفرها ،ليضطلع بعمله التحليلي» (ص 24).

ويرى المهيري أن لغويّي ما قبل عهد اللسانيات قد وجدوا تلك المفاهيم في الحرف والكلمة والجملة غير أن لسانيّي هذا العصر قد ناقشوا فائدة وحدات التحليل القديمة تلك وأبدلوا منها ما أمكن لهم إبداله وهو الحرف أو الصوت والكلمة وأبقوا على ما لم يوصلهم بحثهم إلى ما هو أكثر جدوى منه : يعني الجملة. فالحرف قد عوض بمفهوم الوحدة التمييزية الدنيا (أو الصوتم) وعوّض مفهوم الكلمة بمفهوم الوحدة الدنيا المفيدة (أو اللفظم) ويعتبر المهيري أن المفهومين قد وصلا إلى ضبط دقيق خصوصا أنهما يقبلان منهج التحليل الذي اعتمد في ضبطهما. لكنّه يرى أن هذا المنهج لا يبدو صالحا لضبط مفهوم الجملة إذ هي لا تتألف من وحدات مفيدة فقط بل تتألف أيضا من علاقات تستعصي على التحليل. وممّا يزيد تحديدها صعوبة - في رأيه - أنها مفهوم آخذ بطرفين طرف من اللغة وآخر من الكلام. ولنا أن نستدلّ على ما قاله المؤلف بمصطلحين حديثين من مصطلحات الجملة يؤكدان هذا الازدواج هما ،جمل النظام Phrases de Système وهي جملة تتطابق مع الشكل النظامي النظري للجمل وجمل النص Phrases de texte [1] وهي جمل فيها تصريف في النمط النظري أو انزياح عنه. ولنا أن نضيف إلى أسباب تعذّر ضبط الجملة ضبطا علميا دقيقا اختلاف اللغات في كيفيات إنشاء الجمل وهو اختلاف يتعذّر معه ضبْط مقوّمات ثابتة للجملة. فإذا ما اعتبرنا الإسناد مقوّما أساسيا وجب علينا أن نستثني لغات لا إسناد فيها [2] ووجب علينا كذلك تأويل جمل كثيرة لا تقوم على علاقة إسناد ظاهرة في اللغات التي فيها إسناد. وكل هذا دليل على أن السمات المفيدة التي يمكن بناء مفهوم الجملة عليها هي إمّا غير مضبوطة وإمّا غير مطّردة.

---

(1) انظر مثلا : J. Lyons : Sémantique linguistique

(2) انظر مثلا :

A. Martinet, Eléments de linguistique générale 18, 127.

ولقد قدّم المهيري في هذا الفصل معطيات لسانية سيوظّفها عندما يدرس مفهوم الكلمة عند النحاة العرب وخصوصا وعيهم النظري بأنها وحدة دلالية دنيا وسيوظفها أيضا عندما يدرس الجملة وكيف بدت عندهم مرتبطة بمفهوم الكلام وما قد يفضي إليه هذا الترابط من لبس في فصلها عنه.

أمّا الفصل الأخير من هذا الباب التمهيدي وعنوانه «من الصوت إلى الكلمة» (ص ص 29 - 35) فلقد اتجه فيه الاهتمام إلى وصف القدامى الصّوت اللغوي بمختلف اعتباراته (مخارج، صفات ...) وبين الباحث أن جديّة هذا المبحث وصرامة طُرُقِ تناوله وإفراده بمصنّفات خاصّة قد مكّنته من أن يصبح علما قائما بذاته مع ابن جنّي خاصّة.

وهكذا فانّ هذه الفصول التمهيدية كانت ضرورية لضبط جملة من المفاهيم العامّة التي ينخرط فيها مبحثا الكلمة والجملة، ولضبط الحدود ورسم العلاقات بين آليات علميّة عامّة كما في الفصل الأول وبين الوحدات التي تمثّل موضوع النحو كما في الفصل الثاني وبين الانتقال التدريجي من حيّز المادة اللغويّة الخام إلى أدنى وحدة لغوية مفيدة كما في الفصل الثالث.

وبعد أن مهّدت الأذهان بهذه المهيئات النظريّة يدخل البحث الباب الأكبر الأول المخصّص للكلمة (ص ص 37 - 106) وهو ينقسم إلى سبعة فصول خمسة منها تضمّنت معطيات نظريّة دارت حول بنية الكلمة واثنان تضمّنا تطبيقا على عيّنة من أقسام الكلام بيّن من خلالها كيف تمظهرت آراء النحاة التبويبية والتعليليّة.

في القسم النظري اهتمّ المهيري أوّلا بمفهوم الكلمة (39 - 47) وما يمكن الاحتفاظ به من هذا الفصل هو أنّ حدّ النحاة لهذه الوحدة النحويّة كان مزدوجا : حدّ نظري فيه وعي بأنّ الكلمة هي أدنى وحدة دالّة قابلة لأن تتحلّل إلى جزء دال وآخر مدلول، لكن هذا الحدّ النظري قد

يصطدم بصعوبات عملية، إذ يتعذر في المستوى الإجرائي تجزئة عدد من الملفوظات كالفعل الماضي وجمع التكسير واسم الآلة وغيرها إلى أجزائها الدالة المطابقة لمدلولاتها سمعا أو كتبا. ولذلك عوملت مثل هذه الملفوظات ذات الدلالات المتزجة معاملة الكلمة الواحدة. وهكذا فان مفهوم الكلمة بما هي وحدة دنيا دالة يبقى مفهوما نظريا في كثير من الأحوال لأننا فى مستوى التحليل العملي مطالبون بعدم إقصاء مفهوم الكلمة بما هي مركبات مستقلة Syntagmes autonomes وهذا ما أكده بعض لسانيي هذا العصر [3].

وفي مستوى ثان من القسم النظري اهتم المهيري بالميزان الصرفي (ص ص 48 - 50) لأنه قد أزمع أمره على أن يدرس الكلمة دراسة بنائية صيغية لذلك بيّن كيف أن الميزان الصرفي «وفّر (...) مفهوما إجرائيا بالغ الأهمية وأداة تنظير اعتمدت في كل الأعمال التي تناولها الصرف العربي» (ص 49) وأنه أكسب المبحث الصرفي سمة العلمية، فبفضله حددت الظواهر القياسية وضبطت و«قدمت في صورة قواعد وقوانين» (ص 50).

وبالفعل بيّن المؤلف في فصل ثالث من هذا القسم النظري (ص ص 51 - 56) كيف وظف الميزان الصرفي في تحديد أبنية الكلام العربي اسما أو فعلا وضبطها في عدد معلوم وهو عمل ينقل فيه المتعدد المفتوح من الكلم إلى قائمة مغلقة ومحددة من الصيغ اعتمادا على اشتراك هيئة الابنية . وكان المنهج المعتمد فيما يفهم من كلام المهيري ثنائيا : رصد الممكن العقلي من توليفات الصيغ من ناحية واستخراج الممكن الانجازي منها من ناحية ثانية والنسبة المستخرجة كانت قليلة إذا ما قورنت بما تقتضيه التوليفات الصيغية العقلية.

(3) A. Martinet : E.L.G, p102 .

... il peut se faire que deux signifiés qui coexistent dans un énoncé enchevêtrent leur signifiant de telle façon qu'on ne saurait analyser le résultat en segments successifs... Dans tous ces cas on dira que des Signifiants différents sont amalgamés.

فهذا الضرب من التصنيف شكلي محض قد اعتمدت فيه اعتبارات بنائية وازيحت عنه الاعتبارات المعنويّة. ولقد ركّز المهيري في الاعتبار الشّكلي على مراعاة النّحاة المصنفين عدد الحروف الأصول.

وبما أن كلّ عمل تصنيفي يفضي إلى منحى تقعيدي، فلقد خصّص صاحب الكتاب الفصل الرّابع لـ «**تقعيد الصيّغ**» (ص ص (57 - 63) فوجد عند تصنيفه لها بحسب درجة تقنينها واطراد قياساتها ثلاثة أصناف : صنف «قنّن تقنينا شاملا» له في الغالب وزن قياسيّ واحد (اسما الفاعل والمفعول، عدد من المصادر المزيدة، الفعل الماضي والمضارع والامر). وصنف ثان «قنن تقنينا نسبيا» له أكثر من وزن يختار المتكلم منها ما يوجبه السّماع وتقره العادة الانجازية (النسبة، التصغير) وصنف ثالث «قنن بعضه وترك سائره للسماع» (الجموع : المذكر السالم قنن شكلا ومعنى، المؤنث السالم قنن شكلا أساسا، جموع التكسير لا تخضع لضبط دقيق).

وبعد هذا التصنيف نظر المهيري في العلاقات الاندراجية بين صيغ الاسم والفعل على أساس اشتقاقي فأشار إلى اختلاف النحاة بين ردّ الأصل الاشتقاقي إلى الفعل، وهو رأي الكوفية، أو ردّه إلى الاسم، وهو رأي البصريّة، وهذان يجتمعان في تأويل للعلاقة بين الاسم والفعل أعتمادا على مقولة «الأصل والفرع». وأشار المهيري إلى تأويل ثان يخرج عن المقولة السابقة ويعتمد مفهوم «التضمّن» أصحاب هذا التأويل، وقد ذكر الباحث منهم ابن قيّم الجوزيّة، ينفون أن يكون المشتق منه أصلا بمعنى أنّه مولّد والمشتق فرعا بمعنى أنّه متولّد منه، بل يقولون بـ «اشتقاق التلازم» وهو أن يكون «المتضمّن مشتقّا والمتضمّن مشتقّا منه». واعتبار«الفعل مشتقّا من المصدر حسب هذا التأويل لا يعني أنّ الأول سابق حتما للثاني وإنما معناه أن هذا متضمن في ذلك بدون أن يكون هذا قد أخذ منه» (ص 62).

الحقّ أن المسألة كما طرحها ابن قيّم الجوزيّة وأصحابه لم تغادر إطار القول بالأصل والفرع لأنّ القول بالمعنى المتضمّن والمعنى المتضمّن يفضي إلى

قول بالتفاضل والتفريع وإن كان لا يتأسس على اعتبار زمنيّ للأصليّة والفرعيّة. وهذا الطرح المنهجي نجده عند نحويّ سابق هو الزّجاجيّ الذي يقول : «إنّ الأسماء قبل الأفعال لأن الأفعال أحداث الأسماء ولم توجد الأسماء زمنا ينطق بها ثم نطق بهما معا ولكلّ حقّه ومرتبته» [4].

فهذا مبحث فى التأصيل والتفريع ولكنه لا يقام على أساس التقدم الزمني وإنّما على أساس الاستحقاق العقليّ للمراتب. وفي تبرير هذا المنطق يقول صاحب الإيضاح : «إنّ الأشياء مراتب فى التقديم والتأخير إمّا بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول» [5].

ونحن إذا ما رمنا البحث عن تطوّر منهجي لعرض مسألة الاشتقاق وجدناها في رأي من ينطلق من أصل محايد لا هو بالاسم ولا هو بالفعل بل هو مادة صوتية نظرية اصطلح عليها في التراث بالحروف الأصول «أو بـ «الأصل» وأثارها ابن جنيّ في كتاب «الملوكي» وشرحها بشيء من التوسّع ابن يعيش من بعده فقال الأول : «الأصل عبارة عند أهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها إلاّ أن يحذف من الأصل شيء لعلّة عارضة فإنّه لذلك في تقدير الثبات» [6]. وقال الثاني : «اعلم أنّ الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرّفت وهي تجري مجرى الجنس للأنواع نحو الحياة للإنسان والفرس والطائر لا بد من وجودها في كل واحد من هذه الأنواع وإن اختلفت حقائقها وكالمادة للمصنوعات (...) فكذلك الحروف الأصول هي مادة لما ينبني منها من الأبنية المختلفة موجودة في جميعها من نحو (ضرب) (يضرب) فهو (ضارب) و(مضروب) ف (ض.ر.ب) موجود في جميع الأبنية» [7].

---

(4) الايضاح في علل النحو 68.

(5) الايضاح 67.

(6) الملوكي، ضمن شرح الملوكي 108.

(7) شرح الملوكي 108 - 109.

فـهـنا يلحظ التطور في رسم العلاقـة بين المشـتق منه والمشـتق من علاقة أصل بفـرع إلى علاقة جنس بنوع ومن أصل معنوي يزاد عليه إلى أصل حرفي تتولد منه الصيغ بمعانيها. لكن السؤال الجدير بالطرح هنا هو لماذا لم يعمّر الرأي الثاني ولم يعتد به في التراث النحوي ؟ أ لأن النحاة يشترطون توفير الدلالة في المشتق منه والمشتق لتبين ما يحدثه الاشتقاق من دلالة جـديدة ؟ أم لأن هاجس البحث عن عـلاقة تفـاضليـة بين الاسم والفعل في أكثر من سمة صرفية وإعرابية هو الذي حتّم ثبات الطرح الأول ؟

إن هذا السؤال ومثله لمّا يضيق عنه فصل خصّص لتعقيد الصيغ وقد يكون شرعيا في فصل كالفصل الرابع من باب الكلمة خصصه المهيري لـ«تعليل بنية الكلمة» (ص ص 64 - 82) فدفعه عمله المنهجي إلى تبين ما توفره المادة التعليلية لنظام الكلمة الصيغي فوجد أنها «تتعلق من ناحية بالظواهر العامة في نظام الكلمة العربية وتوفر من ناحية عددا من المقاييس المعتمدة لإقامة الدليل على ما يبدو نائيا لا يخرج عن النظام الموصوف إلاّ في الظاّهر» (ص 64).

لقد كانت أغلب العلل بنيوية تركّز على اعتبارات شكلية هي عدد حروف الكلمة لتوجد نوعا من الموازنة بين خفّة الكلمة واتساع تصرفها والعكس بالعكس، ونوع الحروف بإبراز خصائصها الصوتيّة لإقامة الصّلة بين إمكان ائتلاف حروف الكلمة وتباعد مخارجها ويهيمن على التعليلين تعليل ثالث يحاول مقارنة الصيغة المنجزة بالصيغة النّظامية أو الصيغة التي من المفروض إنجازها وتندرج في هذا الضرب جملة الظواهر الصوتية التعاملية من إدغام وإبدال وعوض وحذف وقلب. وهناك ضرب رابع من العلل تأسس على القول بالايجاز والاختصار عند المقارنة بين كلمتين منجزتين تعدّ الأولى أصلا كالمفرد وتعدّ الثانية فرعا كالتثنية والجمع وكيف أنّ في هاتين الصيغتين فائدة الإيجاز والاختصار.

وبهذا الفصل تكتمل حلقات القسم النظري من باب الكلمة. ولقد بدت جميع الحلقات مترابطة فيها تدرّج في دراسة صيغة الكلمة بدءا من الوصف والتصنيف وصولا إلى التعليل مرورا بالتقعيد.

وفي القسم التطبيقي من باب الكلمة اختار المهيري الفعل الثلاثي ليدرس من خلال المجرّد منه منهج النّحاة في وصفه وسعيهم إلى تقعيد صيغه (ص ص 83 - 99) وليدرس من خلال المزيد (أو المنشعب كما يقول الاستريباذي) تصنيفهم له شكلا ومعنى (ص ص 100 - 106).

ولقد ذكر المهيري ما يشرّع اختيار الفعل وخصوصا الثلاثي المجرد منه في موضعين : الأوّل في القسم النظري حيث يقول : «ويمكن اعتبار دراسة الفعل الثلاثي المجرد ماضيا ومضارعا نموذجا للبحث في الكلمة قصد التحكم فى تنوّع أبنيتها وتشعّب دلالتها اعتمادا على ضوابط تخلّصها من سلطان السمّاع وتعمل على الانتقال بها من مجال المنقول إلى مجال المعقول» (ص 60).

والموضع الثاني هو مفتتح الفصل الأول من القسم التطبيقي وفيه بين أنّ اختياره صيغ الفعل الثلاثي المجرّد يعود إلى أنّ «نظامه أكثر تعقيدا» (ص 83) من نظام المزيد والرباعي فهو لا يخضع على النّقيض منهما، إلى تقعيد يسير وشامل. كما يعود اختياره كذلك إلى أن اختلاف صيغه ناتج عن اختلاف حركة الحرف الثاني فيه وهو اختلاف يقوم على عنصر صوتي يعتبر ضئيلا خاصة أنه ليس في الرسم ما للحرف من حظ الحضور» (ص 83). وبيّن المهيري وهو يفصّل هذا المعطى كيف أنّ النحاة حاولوا تصنيف الفعل بمراعاة حركة عينه وهو اختيار له ما يبرره إذ حركة الحرف الأخير محايدة في دراسة الكلمة صيغياً وبنائيا لا يلتفت إليها إلاّ في الدراسة التركيبية [8]. أمّا حركة الحرف الأول فلها «وظيفة

(8) شرح الشافية 2/1 : «وأمّا الحرف الاخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء فـ (رَجُلٌ) و(رَجُلاً) و(رَجُلٍ) على بناء واحد وكذا (جَمَلٌ) على بناء (ضَرَبَ) لانّ الحرف الاخير لحركة الاعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه».

نحوية» أخرى إذ يميّز بواسطتها بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول. فلم يبق غير حركة عين الفعل يعتمدها النحاة مقياسا في التمييز بين الصيغ ودلالاتها أي بالنظر في ما للحركة من دور تمييزي دلالي. ويتساءل المؤلف عن جدوى إفراد هذه الحركة بهذا الدور والحال أنّ الأفعال «يختلف بعضها عن بعض في أغلب الأحيان باختلاف حروفها كليّا أو جزئيا» (ص 85) وليس من حاجة تدعو إلى «قرينة أخرى للتفريق بين الأفعال وللتمييز بين معانيها» (ص 85) فكأنّ اعتماد طريقتين في التمييز بين الأفعال الثلاثية المجرّدة تعقيد للنظام العلامي وتكثيرمن وسائل التمييز في الفعل الواحد وهذا يتعارض ومبدأ الاقتصاد اللغوي.

بيّن المؤلف أن اعتماد حركة العين لا يقصد منه البحث عن الفروق المعجمية الدقيقة بين الأفعال وإنما الغرض منه البحث عن تنظيم لها فى أُسُرٍ دلاليّة تكون حركة العين قرينة أو علامة مفرّقة بينها.

فهذه الحركة ليست ذات دور تمييزي من الدرجة الأولى تفضي إلى التفريق بين معاني الأفعال المباشرة أو الظاهرة (باستثناء الأفعال المتماثلة الحروف : (حَسَبَ، حسُبَ، حسِبَ) بل هي ذات دور تمييزي من الدرجة الثانية فبها يمكن - نظريا - حشد جملة من المعاني الجامعة أو العميقة التي ترد على صيغة عينها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. ويمكن بذلك تمييز الصيغ اعتمادا على دلالاتها وتكون حركة العين القرينة. إنّه في هذا المستوى ينبغي أن تدرس وظيفة هذه الحركة وتقييم جهود النحاة الرّامية إلى التنظيم والتقعيد. وبمراجعة جهود النحاة في ضوء هذا المنطلق أمكن القول إنه لم يتسنّ لهم الوصول إلى ضبط نظامي دقيق يصل بين الدّال (حركة العين) والمدلول العميق (الأسر الدلالية) لتنوّع الدّلالات خصوصا في (فعل) و(فعل) وصعوبة حصرها.

وهكذا تكون دراسة الفعل الثلاثي المجرّد ماضيا ومضارعا نموذجا لدراسة ظاهرة لغوية متشبّعة وهي دليل على أنّ النحاة كانوا يسعون

جاهدين كي يجدوا نمطا قياسيا فإن استعصى الأمر تركوا المجال للاستعمال.

وإذا كان تصنيف الفعل الثلاثي المجرّد يطرح مثل هذه الصعوبات، فإنّ اهتمام المهيري اتّجه في الفصل التطبيقي الثاني إلى دراسة الفعل المزيد الذي من المفروض أن يطرح اشكالات تصنيفية أقلّ.

بيّن المؤلف أنّ الفعل الثلاثي المزيد قد صنّف تصنيفا شكليا ومعنويّا. في التصنيف الشكلي قسم الفعل بحسب زيادته إلى ضربين : زيادة للإلحاق بالرباعي تكون لغير معنى [9] وزيادة لغير الإلحاق صنّفت تصنيفا فرعيا بحسب عدد الحروف المزيدة (صوامت وصوائت) وبحسب موقع الزيادة. أمّا التصنيف المعنوي فتمثل فى محاولة حصر الزيادة فى ضرب من المعاني وهي قابلة لشيء من الحصر إذا ما قورنت بالفعل المجرّد. ويرى المهيري أن الفعل المزيد مثل «نظاما صرفيا ومعنويا يسعى النحوي إلى وصفه وبيان كيفية اشتقاقه واتجاهات دلالته ورغم أنّه يقرّ أنه لا يخضع للقياس خضوعا كاملا وأنّ للسماع فيه نصيبا وافرا فإنّه يحاول تقنين أقصى ما يمكن تقنينه» (ص 106) ولنا أن نتساءل ونحن نستعرض تصنيف الفعل المزيد ومحاوله تقييسه عن الفائدة المنهجيّة من تقسيم الفعل الثلاثي المزيد بمراعاة الرباعي إلى ملحق وغير ملحق ثم عن درجة القياس الشكلي والمعنوي في المزيد ؟

لا شك في أن الملحق بالرّباعي يطرح في مستوى تصنيفه على الأقلّ إشكالا إذ وزنه وزن الرباعي ولكنه مزيد والزيادة فيه ليست على سمت الزيادة التي في الفعل المنشعب ولذلك التجأ النحاة إلى القول بالالحاق لأنهم وجدوا في ذلك وسيلة للخروج من مأزق الأفعال المزيدة

(9) إذا كان أغلب النحاة يعتبرون الزيادة للالحاق غير ذات معنى، فإنّ بعضهم عدّ تلك الزيادة الشكلية مما يحمل معنى إضافيا. ولقد استشهد المهيرى على هذا الرأي، بالاستراباذي الذى يقول : «ولا نحتّم لعدم تغيّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهّم. كيف وأنّ معنى (حَوْقَلَ) مخالف لمعنى (حَقَل) و(شَمْلَلَ) مخالف لمعنى (شَمَلَ)» (ش.ش. 52/1) أنظر الكتاب ص 100.

التي لا تخضع لأوزان قياسية. وقولهم بالإلحاق يدخل ضمن اعتبار منهجي عام في التفكير النّحوي هو ما يمكن تسميته بـ«الحمل على النظير» وهو مبدأ تصنيفيّ تعليلي في آن [10] تصنيفي غرضه في الدراسة الصرفية ربط الصّيغ بعضها ببعض وفق مبدأ المشابهة (بقطع النظر عن اندراجها في باب تفريعيّ واحد) وتعليلي لأنه يستعمل في تفسير التعامل بين الأبنية المجرّدة على أساس المشابهة. ففي هذا الباب تكون زيادة الإلحاق مثلا لغرض الموازنة الشكلية بين المزيد بحرف من غير حروف الزّيادة (الباء في جَلْبَبَ) والرباعي فكأنّ المتكلم ينطلق من بناء مصدر Structure Source هو الثلاثي ليصل إلى بناء هدف Structure Cible يحاكيه شكلا دون أن تكون الزيادة فيه ذات مقتضيات معنويّة (الشعر، السّجع). وهكذا تمّ التمييز بين ماهو موازن للرباعي على سبيل الالحاق (جَلْبَبَ) وما هو موازن من غير إلحاق (المزيد بحرف زيادة) وما هو غير موازن. أي بين أبنية لها ما يناظرها وزنا في الرباعي وأخرى لا «نظير» لها فيه.

أمّا ما يتعلّق بدرجة القياس الشكليّ والمعنويّ، فإنّ القياس الشكليّ الأمثل أن يضبط بدرجة التماثل بين المزيد والرباعيّ ولذلك يكون الموازن للإلحاق أمثل قياس بحكم أنّ زيادته نظاميّة وممكنة عقلا إذ تتّخذ الشكل المجرد التالي :

(ف.ع.ل .) + (ل) = (ج.ل.ب) + (ب)، (ش.م.ل) + (ل) . . .

وتكون الابداعيّة Créativité فيها مفتوحة ممكنة لكلّ من أراد ذلك، لغرض فنيّ.

وبعده يكون الموازن للرباعي من غير الالحاق، لأنه وإن كان يحمل على نظير، فإنّ الزيادة فيه مقيّدة بعدد حروف الزيادة من ناحية وبالسّماع من ناحية ثانية.

---

(10) أنظر مثالا آخر عن ذلك ما سميّ في التراث بطرد الباب، في مقال عبد القاهر المهيري : مفهوم طرد الباب ودوره في التعليل. مجلة جمعيّة اللسانيات بتونس (عدد أهديت أعماله إلى عبد القادر المهيري) مجلّد 3 - 1997 ص ص 13 - 18.

والمرتبة القياسية الثالثة هي لغير الموازن للرباعي، إذ لا يمكن حمله على نظير قياسي صيغي من ناحية وليس فيه نظام للزيادة بحسب عدد حروفه أو بحسب موقع حروف الزيادة.

ومن جهة القياس المعنوي، فإنّ الأفعال درجات كالتالي :

- صنف قياسي تمام القياس هو ذلك الذي تدلّ فيه الزيادة على معان محصورة.

- صنف أقلّ منه قياسا تدلّ فيه الزيادة على معان متنوّعة (الموازن من غير إلحاق، وغير الموازن).

- صنف ثالث لا قياس فيه، إذ لا تدلّ فيه الزيادة على معنى إضافي : الموازن للرباعي على سبيل الالحاق.

أمّا إذا ما ربطنا بين الاعتبارين الشكليّ والمعنوي فإنّ نمط القياس الأمثل يختلف، إذ إنّ الوجه فيه أن تدلّ زيادة البناء على زيادة في المعنى :

[+ بناء] ⟵ [+ معنى]

لكن هذا الوجه الأمثل لا يطّرد في كل زيادة، إذ توجد أفعال مزيدة لا تحمل تغيّرا في المعنى وبهذا نتبين كيف أنّ القياس الأمثل يختلف باختلاف الاعتبارين الشكلي والدلالي أو باتحادهما.

إنّ هذه الملاحظات والتساؤلات قد أثارتها فينا قراءة المؤلف المنهجية لآراء النحاة في صيغة الكلمة فأخذت أوّلا بمجامع الأفكار النظرية وتدرّجت إلى نماذج تطبيقية كانت عينات من سعي النحاة الجاهد إلى إخضاع بنية الكلمة إلى منطق نظامي أساسه معطيات إنجازية قد ينقصها، دون عقله المجرّد، أيّ نظام. غير أنّ معطيات كهذه لا يمكن أن تكون كافية بمفردها إن هي لم تعضد بدراسة للجملة.

امتدّ الباب المخصّص لدراسة الجملة على واحد وسبعين صفحة (ص ص 107 - 178) وتضمّن سبعة فصول صدّرت بفصل حول أقسام

الكلام (ص ص 109 - 122) وهو تصدير يوجّه الذهن إلى إدراك أنّ الجملة هي تركيب عقليّ إسنادي بين وحدات لغوية مفيدة هي أقسام الكلام. ولأهمية هذه الوحدات كان من واجب كل نحو تحديدها في عدد معلوم، وكانت عدّتها في النحو العربي ثلاثة إسما وفعلا وحرفا. وهي قسمة بدت للنحاة ضروريّة حتى إن بعضهم عدّها مطردة في لغات غير العربية.

ولقد حاول المهيري تنظيم الحدود المتنوّعة معنى وصياغة والبحث عن الأسس التي ترتكز عليها فصنّفها ثلاثة أصناف : حدّ بالمعنى يركز فيه النحاة على المعنى العام وحدّ بالوظيفة يذكرون فيه الدّور النحوي للكلم (كالإسناد فى حديّ الفعل والاسم) وحدّ بالعلامات وتتمثّل فيما يظهر في جوار الكلمة من علامات حرفية أو اسمية (الضمائر) تمثّل أمارات على أنّ الكلمة المعنية هي من قبيل الأسماء أو من قبيل الأفعال.

أمّا الفصل الثاني فخصّصه المؤلف لتصنيف أقسام الكلام (ص ص 123 - 131) فنظر في الاعتبارات التي أقام عليها النحاة تفريعهم لأقسام الكلم الثلاثة وهي فى رأيه اعتبارات معنوية وتركيبية وشكليّة فى الاسم، واعتبارات تركيبية أساسا في الفعل واعتبار الدّور النحوي في الحرف.

كما تضمّن الفصل ملاحظة منهجية يمكن عدّها من كليات التبويب وهي أنه كلّما قلّ عدد الأقسام أهمل «ما بين هذه المكوّنات من فوارق جزئية فتحشر في الباب الواحد أصناف متنوعة» (ص 131).

وهذا ما يفسّر بعض الاختلافات بين البصريين والكوفيين فى تبويب ضرب من الكلم في هذا القسم أو ذاك وكيف أنّ الاسم كان أوسع أبواب

النحو فهو قد ضمّ - بحكم أنه «أصل» الأبواب - ما كان يتعذّر فيه قبول علامات الاسم أو الفعل أو الحرف [11] وقد يفسّر ذلك أيضا محاولة بعض المحدّثين إعادة تبويب الكلام باللّجوء إلى اشتقاق الأقسام المستحدثة من الاسم بالخصوص [12].

وبعد تحديد أقسام الكلام الكبرى والصغرى بما هي وحدات للجمل، اتجه الاهتمام في الفصل الثالث إلى مصطلح الجملة (ص ص 132 - 146) فبين المؤلف أن ظهور هذا المصطلح وإن كان متأخرا عن عصر كتاب سيبويه فلا يعني ذلك خلوّ متصوّره منه ففيه إدراك لمفهوم وحدة الجملة وتحليل دقيق لعناصر الإسناد، ولكن سيبويه كان يستعيض عن مصطلح الجملة بمصطلح الكلام. وهذا الترابط الضمني بين المصطلحين صار صريحا لدى النحاة المتأخرين، فمنهم من رادف بينهما كالزمخشري ومنهم من ميّز بينهما كالاستراباذي وابن هشام. ولئن كان الغالب ألاّ يظفر الباحث بفصل واضح بينهما، فإنّ ما يمكن الاحتفاظ به أنّ مفهوم الجملة أخصّ من الكلام وهو أهمّ منها فهو جنس لها لا يمكن النظر في خصائص الكلام التركيبية التي تؤسّس «تمام فائدته إلا بالنظر في أدنى ما يتكوّن منه أي الجملة» (ص 138) كما أنّ معيار الكلام» قائم على «الإفادة» فيما يقوم

(11) المرتجل 131 : «وإذ قد عرفت الخواص لهذه الكلم الثلاث التي يمتاز بعضها عن بعض فربّما وردت عليك لفظة لا تقبل في الظاهر شيئا منها فإذا أردت سبرها هل هي اسم أو فعل أو حرف فعرضت عليها علامات الأسماء فلم تقبلها وعلامات الأفعال فلم تصحّ فيها ثم لم ترها تدلّ على ما تدلّ عليه الحروف من المعنى في غيرها عدلت إلى الحكم عليها بأنها اسم لأن الاسم هو الأصل والمجهولات تردّ إلى الأصول وتحمل عليها دون الفروع».

(12) ما أضافه المحدثون من أقسام استخرجوه من باب الاسم وفصلوه عنه وهو : الصفة (الحصري، حسان ، الساقي)، الظرف (حسان، الساقي)، الضمير (هـ. فلايش، ابراهيم أنيس، حسان، الساقي) الخالفة (أو اسم الفعل) (حسان، الساقي) : أنظر : ابراهيم أنيس : من أسرار العربية 273 - 294 ط2 1958، تمام حسان : مناهج البحث في اللغة + اللغة العربية معناها ومبناها. فاضل الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ...214

معيار الجملة على «كيفية تركيبها ونوع العلاقة الحاصلة بين ماتتكون منه من عناصر أساسية» (ص 139).

وإذا كان الترابط بين مفهومي الجملة والكلام يطرح إشكالات مفهومية تحول دون حصر دقيق لمفهوم الجملة، فإنّ هناك إشكالات أخرى تطرحها الجملة الاسمية اختار المؤلف أنّ يخصّص لها الفصل الرابع من مبحث الجملة (ص ص 141 - 146).

يذكر المهيري أنّ الأساس في تصنيف الجمل لايراعي «العلاقة الاسنادية الناجمة عن المعاني المعجمية للوحدات المنعقدة بالاسناد أو سياق الكلام عامة و«إنما يراعي» الوحدات التي تكوّن جزءي الجملة ومرتبتها» (141) أي أنّ التصنيف يعتمد على ما يسميه بعض النحاة كالاستراباذي بالتركيب الثنائي [13] بين ما يقبل الاسناد من أقسام الكلم ويعتمد على مرتبتها أوتصدرها في الجملة.

فإذا كان «التركيب العقلي الثنائي» الممكن بين أقسام الكلام ستة أضرب : (اسم + اسم)، (فعل + اسم) (فعل + فعل)، (فعل + حرف)، (اسم + حرف)، (حرف + حرف) [14] فإن الانجاز لا يقرّ من هذه التركيبات الثنائية، الممكنة عقلا غير الضربين المذكورين أولا وتعدّ الأربعة الباقية مهملة. ويضاف إلى هذا المعطى فى التصنيف مرتبة كل من المكونين الأساسيين للجملة فإذا كان الجزء المحتل للصدارة اسما عدّت الجملة اسمية وإن كان الجزء المصدّر فعلا عدّت الجملة فعلية.

إلاّ أن الاشكال الذي طرحه المهيري قد يكون فى الجملة الاسمية «المركبة» وهو كما عرضه المؤلف ذو مستويين، مستوى أوّل يكون نتيجة الخلط بين المعنى المعجميّ أو معنى الوحدات من ناحية والاعتبار التركيبي

---

(13) شرح الكافية 33/1.

(14) المصدر السابق ص ص 33 - 34 : «والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأقسام أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستّة أقسام : الأسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان».

الذي أسّست عليه الجملة من ناحية ثانية وهو إشكال قد يدفع المبتدئ إلى التساؤل عن الفرق بين (ضَرِبَ زَيْدٌ) و(زَيْدٌ ضَرَبَ) كي يعدّ الاسم الأول فاعلا وتكون الجملة فعلية ويعدّ الاسم الثاني مبتدأ وتكون الجملة اسمية. واشكال كهذا يدفع في رأي المهيري بمعطيين : معرفة العلاقة بين الاسم الظاهر والمضمر من ناحية وتوزيع الأسماء على محلاّت إعرابية من ناحية أخرى. وبهذا يتوصل إلى أن في الجملة الاسمية (زيد ضرب) اسمين أحدهما ظاهر والثاني مضمر يشغلان محلين مختلفين، الظاهر محله الابتداء والمضمر محلّه الفاعل.

أمّا المستوى الثاني من الإشكال فمرتبط بالاول ويتعلق بكيفية تحليل هذا الضرب من الجمل خصوصا أنّ فيه تداخلا بين المكونات الأساسية لا يخضع لتسلسل خطيّ. ورفع الالتباس هنا يكون بمراعاة ازدواج المستويات وعدّ الاسناد متفرّعا. ويذكر المهيري اصطلاحين لابن هشام يؤكدان هذا الازدواج هما الجملة الصغرى التي ليس فيها إسناد متفرّع عن الاسناد الأصل، والجملة الكبرى التي يكون فيها الاسناد كذلك.

الفصل الخامس خصّصه المؤلف لتصنيف مكونات الجملة (ص ص 147 - 161) وفيه عرض المجموعات الثلاث التي مثلت أكبر أصناف مكونات الجملة وهي العمدة والفضلة والإضافة وبيّن كيف أنّ هذا التصنيف يقوم على أساس إعرابي وهو يفضي، رغم بعض الاشكالات، إلى تصوّر شامل لبنية الجملة وتمفصلها حسب مجموعات كبرى من الوظائف. غير أنّ هذه البنية تحيل على مجموعة من المعاني النحوية المجردة لكل مجموعة محلّها الإعرابي. وقد اعتبر المهيري أن هذا النمط النظري مفيد في تصنيف الجمل وفي إعادة بناء ما حذف من عناصرها.

أمّا الفصل السادس فقد خصّص للبحث في منهج تحديد الوظائف (ص ص 163 - 171) فبين المؤلف أنّ ذلك التحديد يتفاعل فيه ضربان من المعاني : معاني التعليق وهي معان نحوية مجردة ومعاني الكلام وهي معان لغوية معجمية. وهذا التفاعل قد يظهر في اتساع المعنى

الوظيفي أو ضيقه مقارنة بالمعنى المعجميّ. كما أفاد بأنّ المعنى المعجمي قد يحول «دون الفوز بتحديد شامل لمعاني التعليق» (164) ولذلك يحاول النحوي أن يؤسس دراسته على نماذج «متنوعة بتنوّع الأفعال والأسماء التي تقوم بنفس الوظائف أي يرتبط بعضها ببعض بعلاقات عميقة متماثلة» (164).

ونحن إذا أردنا أن ننظر في منهج تحديد الوظائف وأن نفرّق من خلاله بين إتجاهي البصرة والكوفة قلنا مؤكدين رأي المهيري إن البصريّين كانوا أقل أسرا للمعنى المعجمي في رصد هذه الوظائف من الكوفيين. فهؤلاء تدلّنا كثرة اصطلاحاتهم التي أسندوها إلى ماعدّه البصريون وظيفة واحدة [15] على انجذابهم إلى المعاني المعجمية التي تطفو على سطح التركيب أكثر من سعيهم إلى تجريد المعاني ومحاولة توحيدها. إلا أنّ الانجذاب إلى التجريد والفرار من خصوصية المعنى المعجمي قد جعل البصريّين يميلون إلى التعميم وذكر المؤلف نماذج من التعريفات المغرقة في التعميم. وإذا كان للمعنى من دور فى تحديد الوظائف فإن النحويّين قد عدّوه عنصرا في قائمة من القرائن وهو إن اعتبر قرينة مهمّة، فإنه لا يكتفى به فى ضبط الوظائف وتمييز بعضها من بعض.

فالقرائن كما صنفها المهيري ضربان : قرائن عامة نجد فيها الحكم الإعرابيّ ونوع الكلمة والدّور المعنوي للوظيفة ومرتبة الاسم فى الجملة. وقرائن خاصّة «أهمّها ما يمكن أن نسميّه شروطا تخضع لها الوظيفة وما تتعلق به فى الجملة» (170) كشرط التماثل بين الفعل والمصدر في المفعول المطلق واختلافهما فى المفعول لأجله وغير ذلك من القرائن الخاصّة.

وفي الفصل السابع وهو آخر فصول باب الجملة (ص ص 172 - 178) اهتم المهيري بتعليل البنية الأصلية للجملة التي يراعى فيها ضرب من التسلسل المنطقي بإيراد عناصر العمدة أوّلا تليها عناصر الفضلات.

---

(15) أنظر مثلا استعمالهم لوظيفة البدل أسماء من نوع : «الترجمة» و «التبيين» و«التكرير» وكلها يدل على محاولة مقاربة المعنى المجرّد ولكنها تظل مربوطة إلى المعنى المعجمي.

وتساءل عن دور الإعراب مادام احترام التسلسل المنطقي مشروطا. فبيّن أنّ الإعراب وإن كان يوفر المرونة، فإنه لا يقضي على كل القيود ومن هنا تطرّق إلى تعليل ظاهرة التقديم والتأخير وبيّن أنّ النحاة بنوا تعليلهم هذه الظاهرة على مبادئ أهمّها مبدأ العامل فضلا عن مبادئ أخرى كالاتصال بين الكلام (الضمائر) وما ينتجه من وجوب تقديم ما حقّه التقديم وتأخير ما يستوجب ذلك وغيرها من المعطيات المعلّلة لجواز التقديم أو لمنعه.

وكان حظ التقعيد قليلا في هذا الباب ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ قواعد الجملة كانت على درجة من الوضوح أكبر من قواعد الكلمة الصيغية أو إلى أنه يصعب في دراسة الجملة باستثناء بعض الأبواب الإعرابية الظفر بقواعد بالمفهوم الحصريّ للكلمة.

على أنّه يمكن، ونحن نستقرئ المعطيات التي قدّمت فى هذا الباب، أن نلاحظ أنّ أغلب نظر النحاة إلى الجملة لم يكن من جهة تركيب المتكلم لعناصرها بل من جهة تحليل المتلقي لهذه العناصر بالوقوف على مكوّناتها الأساسية وبتحديد جملة وظائفها وبالنظر إلى جملة العلاقات الاعرابية والدلالية بين عناصرها. ويصطلح المعاصرون من اللسانيين على النحو الذي ينظر إلى الجملة من هذه الزاوية بـ«نحو المتلقي Grammaire du récepteur أو نحو التفكيك» Grammaire de décodage في مقابل ما يصطلحون عليه بـ «نحو الباث» أو «نحو التركيب (أو الترميز). النحو الأول هو نحو يفضي إلى تأويل للجمل بتمكين المتكلم من آليات تحليله وقواعد فهم عناصرها ويهتم الثاني بكيفية إنتاج المتكلّم الجمل [16]. وطغيان المنحى الأول فى دراسة الجمل فى التراث النحوي العربي يعني أن

(16) J .Dubois) ...) Dictionnaire de linguistique et des Sciences p398.

«On appelle grammaire du récepteur une grammaire d'interprétation des phrases destinées à donner à l'utilisateur la possibilité d'analyser et de décrire toute phrase de la langue en lui donnant un sens.

La grammaire du récepteur est l'ensemble des régles qui permettent de rendre compte de la compréhension des phrases (par opposition à la grammaire de l'emetteur qui rend compte à la production des phrases)».

غرض النحاة ليس في تمكين المتكلم من كيفيات إنشاء الجمل بل في تمكينه من آليات تحليلها وتعليلها فالغرض دراسي لا إنتاجي.

وكما قدّم المهيري الكتاب بفصول قلنا إنها تجتمع فى إطار اصطلاحي تطبيقي غرضه عرض مصطلحات مفاتيح، فإنّ الهاجس الاصطلاحي ظهر من جديد في آخر فصول الكتاب الذي سمّاه «الازدواج الاصطلاحي» (179 - 185) وقصد به استعمال بعض الاصطلاحات فى أكثر من سياق «إمّا لأنها ليست خاصّة بمفهوم واحد أو لأنّ النحوي يتجاوز فى استعمالها مفهومها الدقيق لسبب من الأسباب» (ص 179) والمهمّ أنّ انعكاسات هذا الاستعمال المزدوج قد تكون سلبية إذ ينشأ عنها «ضرب من الالتباس فى عرض المفاهيم وتصنيف المعطيات حسب انتمائها إلى مستوى البنية اللغوية» (ص 179) وقد ضرب على هذا الازدواج أمثلة كالحرف والاسم والظرف والصفة ويؤكّد كل مثال منها وقوع الخطاب النحوي في ضرب من اللبس وأحيانا في التناقض بين معطيات كثيرة شأن ما يوحي به المقطع التالي الذي استمدّه من «مقتصد» الفارسي وبه بيّن أنّ الظرف قد يقابل خطأ الاسم والحق أنّ بينهما علاقة اندراج لا تقابل، يقول أبو علي : «ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسما وظرفا ومنها ما يستعمل ظرفا ولا يستعمل اسما فما استعمل اسما وظرفا اليوم والليلة والساعة (...) وما استعمل ظرفا ولم يستعمل اسما فنحو ذات مرّة وبكرة وسحرا» (المقتصد، 2/334).

ولعلّ هذا الفصل يؤكّد مبدأ اصطلاحيا ما فتئ علماء الاصطلاح يدعون إلى احترامه وهو وجوب إسناد الاسم الواحد إلى مسمّى واحد وأنّ الإشتراك الاصطلاحي أجلب للأشكال من الاشتراك المعجميّ. وهكذا فإنّه إذا ما أردنا الخروج من هذا الكتاب بفكرة تأليفيّة عن منهج النحاة من خلال ما قدمه لنا مؤلفه من معطيات تتصل بتصنيف الجملة والكلمة وبتقعيدهما وبتعليلهما أمكن القول إنّ منهجهم يقوم على ثالوث هو الاستقراء والاستنباط والاستدلال، فالاستقراء يتوجّه إلى النظر في كلام

العرب بجميع أشتاته لمحاولة استنباط مقياس يصلح لأن يكون آلة منهجية لتصنيف المعطيات. وقد كانت تلك الآلة المستعملة في دراسة الكلمة تركيب الميزان الصرفي وكانت في الجملة باستخراج نمط تجريدي هيكلي متمثّل في بنيتها الإعرابيّة وبعد ذلك يعيد النحوي توزيع المعطيات المستقرأة في ضوء الآلة المنهجيّة بما هي مقياس يحاول أن يرد إليه الشتات اللغوي في مختلف أبوابه. فإن وقع التطابق بين المثال المجرّد والمنجز المستعمل عدّ ذلك حالة مثلى وقياسيّة لا تقبل عادة أي تعليل، وإن وجد خروجا عن المثال عدّه معدولا وعلّله بمحاولة إيجاد مبرّرات للخروج عن النمط. وعندئذ يدخل التفكير النحوي في ضرب من الاستدلال، فتارة تكون مادّته معطيات اللغة المنجزة (الشواهد) وطورا تكون الأنماط والصيغ النظرية المستنبطة هي المادة.

وعندئذ يكون النّحو مرّة لتبرير الاستعمال وأخرى لتبرير المنطق الصوري المصطنع. وبين عزف النحوي على هذا الوزن الفكري أو ذاك لا يطلب من المتلقي أن يكون مجرد مستمع سلبي، بل يطلب منه أن يكون طرفا فاعلا في هذا الابداع الفكري. فإذا كانت اللغة بما هي إنجاز لا تحيا بالصمت بل بالتواصل والتشارك فإنّ حياة اللغة بما هي تفكير رهينة الشرط نفسه. وكتاب المهيري هو هذه الناحية يصنع للغة المفكر فيها ما به تقوى على الاستمرار والتجدد خصوصا أنه أمسك منها نبض الحياة الأهم نعني منهج التفكير فيها.

توفيق قريرة
كلية الآداب منوبة